دور المنتخب المحلي في تدبير الشأن الترابي
''جماعة دار بلعامري بإقليم سيدي سليمان نموذجا''

الباحث الكيحل الكحل
باحث في سلك الدكتوراه
مختبر التراب والبيئة والتنمية
الأستاذ المشرف: مبارك الطايعي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

ملخص:

تتمحور مضامين هذه الورقة البحثية حول واقع تدبير الشأن الترابي بالجماعات القروية من خلال دراسة حالة الجماعة الترابية دار بلعامري (إقليم سيدي سليمان) ولاسيما الدور الريادي الذي أنيط بالمنتخب المحلي في القيام بتتبع تحديات الساكنة المحلية وعليه كامل الطموحات في النهوض بالعالم القروي نحو ركب التنمية مستغلا موارد ومؤهلات الجماعة والعمل حسن التدبير من خلال مساهمته في اقتراحات وتنفيذ المشاريع والبرامج والإستراتيجيات على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التدبير، الشأن الترابي، النخبة المحلية، الدور.

Abstract:

This research paper aims at unveiling how territorial affairs are managed inside the rural communities via studying the case of Dar belamri commune in Sidi Slimane province; more importanly studing the pioneering role given to the local elected team to track and reach the ambitions that the local population look for. That's why all challenges are on the local elected team to bring devolopment through exploiting the resources of the community and do their best to put plans, programs and strategies on the ground.

Keywords: Development, management, territorial affairs, local elite, role.

تقديم:

عرفت الجماعات الترابية بالمغرب عدة تحولات، حيث أخذت تتجه نحو "توجه جديد في الأدوار والوظائف حيث يقوم هذا التحول على التدبير الإداري اليومي نحو تدبير التنمية المحلية، وقد جاء كنتيجة لتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لتكون بذلك الوحدات اللامركزية الترابية بديلا ملائما بحكم قربها من واقع السكان مما يمكنها من معرفة مختلف الحاجيات المحلية والمشاكل اليومية للمواطنين واقتراح حلول بشأنها[1]"،وباعتبار المكانة المهمة والأساسية للجماعة بعد دستور 2011 الذي أسس لتنظيم ترابي لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة، وإقرار اللامركزية كاختيار استراتيجي، وكنظام ديمقراطي وكقاعدة إدارية لتدبير الشأن التراب ي، وكذلك الإجماع الوطني على ضرورة تطوير المؤسسات المحلية وتوسيع اختصاصاتها والزيادة من مواردها وإمكاناتها، كل هذا جعل الجماعة كمكون وفاعل أساسي ومحوري في التنظيم الإداري اللامركزي، وجعل المنتخب الجماعي يلعب دورا أساسيا في صنع السياسات العمومية التي تمس جميع الجوانب المتعلقة بحياة المواطنين، خصوصا أن دوره لم يعد حياديا يقدم الخدمات الإدارية المحضة، بل امتد إلى مجال التدخل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأمر الذي أصبحت بموجبه الجماعة تقوم بكل الأشغال التي تدخل في ميدان تنميتها، وفي هذا الإطار تتمحور ورقتنا البحثية هاته حول المنتخب و تدبير الشأن الترابي بالجماعة القروية دار بلعامري بإقليم سيدي سليمان.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

1. إشكالية الدراسة:

باعتبار الجماعة الترابية هي المسؤول الأول عن تتبع أوضاع الساكنة المحلية وخاصة المنتخب المحلي المعني بالدور الريادي في القيام بتتبع جميع المشاكل والتحديات التي تعاني منها الساكنة المحلية وعليه كامل الطموحات في النهوض بالعالم القروي نحو ركب التنمية، لكن تحقيق هذا الهدف يظل مرتبطا بالمنتخب المحلي وكيفية تدبيره للشأن المحلي من خلال مساهمته في إعداد برنامج عمل الجماعة واقتراحات وتنفيذ المشاريع البرامج والإستراتيجيات على أرض الواقع، وهذا ما دفعني إلى طرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة.

- ✓ ما هي ديناميات الفعل الترابي لدى المنتخب المحلي بالجماعة الترابية دار بلعامري؟
- الأسئلة الفرعية:
- ما هي الديناميات المتحكمة في إنتاج وصناعة الفاعل المحلي المنتخب؟
- ما هي قدرات ومؤهلات الفاعل المحلي المنتخب لتدبير الشأن الترابي بجماعة داربلعامري؟
- ما هي العوائق التي يواجهها الفاعل المحلي المنتخب في تدبير الشأن الترابي؟

2. أهمية وأهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى ملامسة بعض الجوانب من الإشكاليات التي يطرحها تدبير المنتخب المحلي للشأن المحلي سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية من طرف مجالس الجماعات الترابية وما يترتب عن واقع هذا التدبير من انعكاسات على مسار التنمية المحلية، وباعتباره موضوع راهني يستحق تسليط الضوء، وكون أن الجماعة الترابية (دار بلعامري) بالغة الأهمية ومن المراكز الصاعدة في الإقليم وتنتمي إلى الوسط القروي، لذا حاولت هذه الورقة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة آليات إنتاج المنتخب المحلي والعوامل الخفية في ذلك؛
- معرفة نقط القوة والضعف لدى المنتخب المحلي ومدى توفره على مؤهلات تجعله قادر على اقتراح مشاريع وبرامج منطقية تحقق تنمية؛
- معرفة الصعوبات والإكراهات التي يواجهها الفاعل المحلي المنتخب في تدبير الشأن الترابي؛
- محاولة منا في الوصول إلى نتائج يمكن على غرارها صياغة توصيات تستفيد منها الجهات المسؤولة لتفعيل دورها في مجال التنمية، وتعريفها بالاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للمواطن؛

3. منهج الدراسة:

المنهج المقترح في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجميع أبعاد الدراسة من المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها من الميدان، فالوصف والتحليل يساعد الباحث في فهم وتفسير الواقع المدروس، علما أن المنهج الوصفي التحليلي من أكثر مناهج البحوث الاجتماعية ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه، حيث يعبر عن الظاهرة المراد دراستها كميا وكيفيا.

4. عينة الدراسة والأداة المستعملة:

شملت عينة الدراسة على ثلاثين (30) مبحوث (ة) وهم المنتخبون الجماعيون بالجماعة الترابية دار بلعامري، وتم استعمال تقنية الاستمارة وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطرق موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية، وتعرف على أنها وسيلة من وسائل جمع المعلومات، تتكون من مجموعة من الأسئلة توزع على المبحوثين الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة، ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة الواردة ثم يعاد جمعها من قبل الباحث[2].

الفصل الثاني: حالة النخبة المحلية وميكانيزمات إنتاج المنتخب المحلي.

المحور الأول: وضعية النخبة المحلية داخل النظام السياسي المغربي

إن تاريخ المجتمع المغربي يشهد بحدوث وقائع وتطورات مست الجانب السوسيو-سياسي كانت سببا أساسيا في تحديد نوعية العلاقات التي تربط المجتمع والسلطة، وغيرت بذلك علاقة هاته الأخيرة المركزية بالنخبة المحلية، وتميزت هذه العلاقة عبر المسار التاريخي للمغرب بالتواتر وعدم الاستقرار، وفي أحسن الأحوال يكون دور الوساطة هو ما يربط من اختصاص النخبة المحلية بين الساكنة المحلية وسلطة المركز.

وعند عودتنا الى ماضي المغرب تستوقفنا المهام والادوار الأساسية التي لعبتها النخبة المحلية مهمة في رسم ووضع السياسة والحفاظ على استقرار النظام السياسي. وتعتبر النخبة المحلية وخصوصا القروية منها خادمة للنظام السياسي المغربي بعد الاستقلال. ونجد في النصف الثاني من القرن العشرين أن المجتمع المغربي عرف علاقة تصارعية بين نخب وطنية ذات أصول تنحدر من الوسط الحضري تتمثل في الحركة الوطنية، ونخب قروية تقليدية محافظة مناهضة. وهذا ما استفادت منه السلطة المركزية باستعمال العالم القروي عبر وساطة النخب المحلية كورقة رابحة للوقوف أمام باقي القوى السياسية، فسارعت الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات كإدماج الأعيان المحليين في الشبكة الإدارية كأعضاء، وإعطاء أبعاد سياسية للاستشارات الجماعية وبالتالي جعل القيادة السياسية بيد الملكية، وهذا ما جعل النخبة القروية تعتبر مالكة، وأكثر من ذلك مسيطرة ومحتكرة لملايين الهكتارات من الأراضي الفلاحية. وانحصرت مهامهم في مراقبة الساكنة المحلية كشبكة موزعة على الإدارة السياسية والتقنية وهو معطى كافي ليؤكد وزنهم داخل منظومة النظام.

وإلى يومنا هذا لا يخفى على أحد أن النخبة المحلية لازالت تلعب دور الوسيط وبطرق مختلفة عن السابق، فالتمثلات الاجتماعية والثقافية التي يحملنها المنتخبون المحليون، تجعلهم يتمثلون أنفسهم بمجرد نجاحهم في الانتخابات الجماعية بأنهم أصبحوا منى أهل دار المخزن، وبالتالي وانخرطوا ضمن الأدوار التقليدية للنخبة المحلية، حيث يحصرون مهامهم الانتدابية في لعب دور الوساطة بين السكان والسلطة المحلية، وهو ما يفيد في تمثلاتهم وممارساتهم أن السلطة الإدارية المحلية تعتبر بحق مركز القرار المحلي.

المحور الثاني: ميكانيزمات إنتاج المنتخب المحلي

تلجأ النخبة المحلية إلى مجموعة من الميكانيزمات والآليات لولوج مراكز القرار المحلي من أجل الوصول إلى أعلى السلطة السياسية على الصعيد المحلي. وذلك عبراللجوء المجموعة من السبل والطرق منها القنوات الحزبية والعلاقات الزبونية والإستراتيجيات المتبعة من لدن النخبة المحلية.

1.1. القنوات الحزبية:

مما لا شك فيه أن الحزب السياسي له دور أساسي في تمثيل المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم. وبذلك فإن تواجد الحزب يهدف إلى قيادة وتوجيه أفكار وإمكانيات الفرد المواطن توجيها مؤسساتيا منظما. وبذلك يشكل الانتماء إلى الحزب عادة الخضوع لنظام من التربية الوطنية والتنشئة الاجتماعية في سبيل إنتاج نخب جيدة كفئة، ومتمرسة في مجالات شؤون الحياة العامة وتوزيعها على مختلف المواقع بدءا بالمواقع المحلية.

وبالعودة الى واقع الأحزاب السياسية بالمغرب فكلها تعرف أزمة نسقية مركبة، وهذا يرجع حتما إلى الدور الذي لعبته السلطة السياسية في تعميق الأزمة الحزبية متحججة بوجوب ضبط بعض التوازنات بناء على حسابات سياسية خاصة مما أدى إلى وجود تعددية حزبية وليس تعددية سياسية.

إن المهتم بتاريخ التحزيب وإن صح القول التجربة الحزبية بالمغرب، فإنه سيقف عند فشلها من خلال تفككها في العديد من اللحظات الحاسمة وعدم تعبئتها، بالإضافة إلى عدم توفرها على رؤية واضحة. إن كل هذه العوامل مجتمعة تحول دون إنتاج نخب محلية قادرة على تحمل مسؤولياتها، ويتمظهر ذلك على سبيل المثال من خلال طرق الحصول على تزكيات الترشيح للانتخابات التي غالبا ما يتم وفق طرق ملتبسة كالوساطة والشراء، فالحزب لا يتردد في قبول انضمام أي شخص كيفما كانت سيرته ومصادر ثروته وهذا يؤدي حتما إلى عدم التزام النخبة المحلية بالبرنامج الحزبي وعدم الانضباط لفلسفته وبالتالي تتحول أكثرية المنافسات الانتخابية إلى حلبة بين المرشحين تكون فيها ورقة الشخصيات أهم من ورقة الأحزاب، وتكون الاستحقاقات الانتخابية تظاهرات يغلب عليها طابع المهرجة الاحتفالية بدل الأهداف والاستراتيجيات ووضع البرامج و التي وصلت درجة كبيرة من التشابه، فالأحزاب بمختلف تكويناتها ترفع تقريبا نفس الشعارات..

2.1. العلاقات الزبونية:

بعد الانخراط الحزبي للحصول على عضوية المجلس الجماعي، تتجلى ظاهرة العلاقات الزبونية والتي تعد من بين المسارات التي يتبعها الأعيان المحليون (NOTABILITES LOCALES). وهي الأكثر هيمنة بالمنطقة. وتتمظهر إستراتيجية الأعيان المحليين عند تشييد وتدعيم العلاقات الزبونية بواسطة استعمال وتجنيد بعض الفئات الاجتماعية عبر استحضار عملية تبادل المصالح والمنافع، حيث تبقى قضية الدعم والتأييد ضرورية بالنسبة للنتائج التي يبحث عنها. وبالتالي فإن قيمة الأعيان المحليين تتحدد من خلال كتلة

وفعالية الشبكة العلائقية التي يتوفرون عليها، والتي غالبا ما تعرف انطلاقتها من الأنشطة التجارية الممارسة. وبما أن طالب السلطان الذي يراهن على العلاقات الزبونية كوسيلة لتحقيق مطلبه، فإن أول ما يقوم به هو الاختيار بدقة الزبناء من الذين يتعامل معهم.

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في توطيد العلاقة الزبونية وتكوينها ليست لسيقة فقط بالأعيان المحليين، بل إن واقعنا المعاش يكشف حجم هذه الظاهرة عند جل أحزابنا المغربية التي تتشدق وتنادي بشعار المساواة وبالديمقراطية ذلك أنها بمجرد حصولها على السلطة تستعمل الزبونية في توظيف الأهل والأقارب والاطر المحسوبة عليها في جميع المؤسسات العمومية لتكريس وضعيتها المسيطرة، وبالتالي فإن الكفاءة والشفافية والخبرة تبقى حبرا على ورق ولا تكفي في هذا المجال للترقي في السلم المهني والاجتماعي.

إن السلطة المركزية لجأت في المغرب إلى هذه الإستراتيجية خلال العديد من المحطات الحساسة، فأمام افتقار الأحزاب السياسية المعارضة لخطة إستراتيجية واضحة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، نجحت السلطة المركزية في تكريس قواعد تنبني على عامل الزبونية.

إذا كانت العلاقات الزبونية وصلت الى سدة القرار، فإن تأثيرها سيمتد إلى المواطن المحلي العادي، مما سيدفع في هذا الإطار النخبة المحلية إلى الالتجاء إلى وسائل متعددة ومختلفة لتستخدمها من أجل الحصول على أصوات انتخابية. وخير مثال على ذلك هو ما يستعمله الأعيان المحليين عادة في فترة الانتخابات وخاصة أثناء الحملة الانتخابية أو قبلها ببضعة أسابيع لاستمالة أصوات المواطنين عبر إقامة بعض المهرجانات والأعراس العائلية كحفلات الزفاف أو حفلات الختان وحضور الجنائز لتقديم العزاء والكرم الزائد والإطعام. وذلك بهدف كسب المزيد من الأصدقاء ذو النفوذ من أجل تسخيرهم لمصلحتها أثناء الانتخابات.

إذن فتشكل النخبة المحلية قد ساهمت فيه عوامل متعددة منها ما يرتبط بالاستراتيجيات الشخصية لأعضاء النخبة المحلية، ومنها ما يرتبط بالوضعية التي أرادها لها النظام السياسي، وهذا التشكل بهذه الكيفية يفترض أن يجيب عن مدى وهذا يدفع إلى التساؤل مدى قدرة النخبة المحلية مشروعا، للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإجابة عن المطالب الاجتماعية للساكنة المتمثلة في تحقيق التنمية.

3.1. الإستراتيجيات الخاصة بالنخب المحلية:

إذا كانت الإستراتيجية هي الاستعمال الأفضل للوسائل والإمكانات المتوفرة من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، وبتعبير آخر عبارة عن خطة عمل هدفها الوصول إلى نتيجة معلومة ومحددة بشكل قبلي[3]. فإن دراسة استراتيجيات النخبة المحلية تنصب في دراسة الكيفية التي يستعمل بها أعضاء تلك النخبة، ما تتوفر عليه من موارد سياسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في المحافظة على السلطان (le pouvoir) والنفوذ والمواقع المكتسبة أو لتعزيزها أو لغزو تلك المواقع والتغلب على غيرهم في المنافسة السياسية والاجتماعية. فالجري وراء هاته الموارد نفسها وتثمينها وتنميتها وتحويل بعضها إلى بعض عمل لا ينفصل عن الجري للحصول على السلطان وتعزيزه، وهذا يدفعنا الى استنتاج أن معرفة الوسائل والطرق المختلفة المؤدية إلى السلطان المحلي وفهم الخطط السياسية للنخبة المحلية تستوجب استخدام خطاطات واستراتيجيات متنوعة لعل أهمها المبنية على الجانب الاقتصادي المرتبط بآليات التراكم الرأسمالي واستغلال واستعمال مصادر تؤدي إلى الإثراء السريع المتحصل من المضاربات التجارية والعقارية و الاستيلاء على الخيرات الطبيعية و الصفقات العمومية.....

الفصل الثالث: علاقة المنتخب بتدبير الشأن الترابي

في المغرب يعترف نظام اللامركزية بالوجود القانوني للجماعات الترابية التي يتغير عدد أعضاءها حسب الكتلة السكانية للجماعة، والتي عهد إليها بتدبير شؤون الجماعة، والنخبة المحلية هي الأعضاء الجماعيين الذين يشاركون بقوة القانون في تدبير شؤون الجماعة (القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات)، ودورهم هو المشاركة في تحقيق التنمية المحلية المنشودة، عبر المساهمة المباشرة عن طريق مختلف المقترحات والمبادرات والتعديلات التي يتقدمون بها بهدف ضمان فعالية ومردودية في عملية صناعة القرار المحلي لكي تتناسب مع حاجيات المجتمع المحلي، ولهذا فالفاعل المنتخب محليا يصبح ملزما بتنفيذ أهم الاختيارات والاستراتيجيات لتلبية انتظارات الناخبين.

المحور الأول: أداء النخبة المحلية في علاقته بالوضع السوسيو سياسي والمهني

مما لا شك فيه أن التركيبة المؤسساتية والقانونية تعتبر غير كافية لتبيان دور النخبة السياسية المحلية في صناعة واتخاذ القرار المحلي، بل إن الشروط الموضوعية التي توضح طريقة منهجية عمل وسلوك المنتخب المحلي، تظل من أهم المحددات لمعرفة فعالية مزاولة النخبة المحلية لمهامها داخل المجالس الجماعية، فسمات النخبة السياسية المحلية بالمغرب عموما تتسم بغياب الملكات الابداعية والقدرة على التجديد والابتكار وجدية الاقتراحات، فالأغلبية الساحقة للنخب المحلية عندنا بالمغرب تتقن فن الشعارات والوعود الكاذبة في الحملات الانتخابية وتتحدث عن انجازات وهمية، وتنشغل بقضايا وصراعات انتخابية بعيدة عن مشاكل المواطن اليومية.

إن تحسين دور الفاعل المنتخب محليا في مجال صناعة القرار المحلي وتعزيز صلاحياته القانونية حتى يساير التطورات والتحولات التي تشهدها كل ربوع الجهات بالمملكة المغربية على المستوى التنموي، يعد رهان كبير مع ضرورة توفره على الخبرة والكفاءة اللازمتين من أجل المساهمة في إنتاج السياسات العمومية، وبالرغم من الإصلاحات الواردة في القانون التنظيمي المؤطر للجماعات رقم 113.14 والتي أقرت النظام الأساسي للمنتخب الجماعي، بما يتضمنه من صلاحيات جديدة تهدف إلى تحسين وضعيته وتدعيم مكانته للدفع به قدما نحو تدبير أفضل للشأن العام المحلي، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب نظرا لعدم تحديد هذا القانون لشرط توفر هذا المنتخب على مستوى ثانوي على الأقل، وعدم وضعه آليات للرفع من القدرات المعرفية والعلمية[4].

إن تأطير وتكوين العنصر البشري يمنح للمنتخب الجماعي القدرة على تحديد السياسات العمومية الترابية بشكل واضح، وأن يستحضر البعد التنموي في بلورتها، ودراستها التي تقوم على التحليل والمقارنة، وذلك من أجل تقديم حلول ناجعة وفعالة للمشكلات التنموية المحلية، وأن تكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية والابتعاد عن القرارات الاعتباطية، والقدرة على الضبط والتحكم في اتخاذ هذه القرارات والتنزيل الفعلي لبرامج الأحزاب التنموية.

يتبين لنا مما أن إفراز منتخب محلي مؤهل مكون وقادر على رفع جودة خدمات المرافق العمومية المحلية ومستوى الجماعة وتطوير قدراتها التدبيرية وتتويجها كفاعل اقتصادي[5] يتطلب العمل على تحسين وتجويد النظام الانتخابي للجماعات الترابية والذي أصبح حاجة ملحة ، ليفسح المجال على الإبداع وعلى العمل الجاد الطموح المرتكز على مفاهيم الحكامة الترابية، فالمنتخب المحلي الجماعي هو اللبنة الأساسية في البناء التنموي للاستجابة لتطلعات ساكنة المجتمع المحلي والوطني، فضرورة تمكين الجماعة الترابية بترسانة قانونية تسمح لها باستقطاب كفاءات تقنية وتدبيرية ومالية، خاصة مع تطور مجالات تدخل الجماعات وبروز جيل جديد من الاحتياجات التنموية التي تتطلب موارد بشرية قادرة على تنزيل المخططات والاستراتيجيات على أرض الواقع ومواكبة التطورات الجديدة.

فعلاقة بما سبق ذكره قد أضحى التوجه الجديد للدولة يروم تقليص الهوة بين السلطة والمجتمع عن طريق تقوية مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرار السياسي من خلال تكريس ثقافة التواصل والانفتاح على الديمقراطية التشاركية التي تعرف بأنها شكل من أشكال

التدبير المشترك للشأن العام المحلي بإشراك السكان في اتخاذ القرار التنموي مع التحمل الجماعي الكامل والمشترك للمسؤوليات المترتبة عن ذلك. فالتدبير التشاركي الترابي هو منهجية في التدبير العمومي، الذي يعتمد في جزء منه على المقاربة التشاركية، وذلك بهدف التغلب على إكراهات وعوائق التنمية، فإذا كانت المقاربة هي تلك الآليات التصورية والمنهجية التي يتم بها فهم الأشياء وتحليلها وتفكيكها وتطبيقه تصبح آلية تحمل رزمة من المفاهيم التصورية والتطبيقية وتحدد لنا الفعل التشاركي من حيث طبيعته وأطرافه ووظائفه وتطبيقاته، وفي الإطار ذاته تعتبر المقاربة التشاركية قيمة مضافة نوعية تتمثل في إشراك المجتمع المدني أو الساكنة المحلية كفاعل جديد ضمن العملية التنموية، فنتيجة ذلك أنها عملية تواصل أفقية مع السكان بطريقة تضمن مشاركتهم ضمن مسلسل اتخاذ القرار في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج عمل الجماعات الترابية عبر آليات الإنصات المستمر بهدف تحسين وضعيتهم المجتمعية[6].

إن تدبير الشأن الترابي بالرجوع إلى المقتضيات القانونية وعلى رأسها دستور 2011 الذي أسس لمرحلة جديدة من التدبير العمومي، خاصة في اللامركزية والذي ترجمته القوانين التنظيمية للجماعة الترابية فرض رفع وتيرة التحديات أمام المنتخبين الجماعيين ولاسيما عندما نتمعن في عاملي القرب والتنفيذ، فمشروع الجهوية الموسعة الذي يسعى المغرب لتحقيقها لتدبير الشأن المحلي وإيجاد حل لقضية الصحراء المغربية، يعد فعلا مشروعا واقعيا قادرا على تحقيق التنمية وسبل العيش الكريم للمواطن المغربي، غير أن هذا المشروع في المغرب يبقى مقيدا بالنخبة السياسية القادرة على بلورته في نموذج يؤمن بإحقاق الديمقراطية وبالمبادئ الديمقراطية وبعيدا عن الوسائل التي تعكر صفو الممارسة الديمقراطية، فتنزيل وتفعيل مشروع الجهوية على أرض الواقع ونجاحها يستدعي وجود نخبة سياسية وصلت إلى الفئة المجتمعية الحاكمة بواسطة كفاءتها، وليس بسبب أصلها النبيل أو الرضى المخزني كما نراه اليوم، فالانفتاح على نخب سياسية جديدة، والاستفادة من الخبرات المحلية من خلال تفعيل حقيقي للمقاربة التشاركية بعيدا عن الخزعبلات الحزبية الضيقة، التي لن يستفاد منها في تحدي الرهانات التنموية وتحقيق العيش الكريم للمواطن المغلوب على أمره.

المحور الثاني: قراءة في عينة المنتخبين الجماعيين موضوع الدراسة الميدانية

إن محاولة تقديم أي تحليل علمي يقتضي منا معرفة نوع وطبيعة العينة التي نتعامل معها، من أجل إعطاء صورة أولية عن هذه الفئة المدروسة، والتي شملت 30 مبحوث (ة) وهم المنتخبون الجماعيون بالجماعة الترابية دار بلعامري والتي تميز ت كما يلي:

- فمن ناحية متغير الجنس وجدنا نسبة الذكور تمثل فيها 83 % في حين تمثل نسبة الإناث 17 % وهذا يدل على أن حضور المرأة داخل المجالس الجماعية لا زال ضعيفا بسبب أن المرأة مازالت تعاني التهميش في العمل السياسي .
- وفي ما يخص متغير السن وجدنا أن الفئة العمرية الأكثر حضورا هي فئة المنتخبون الكبار، في حين أن فئة المنتخبين الشباب ذات العمر أقل من 30 سنة تمثل نسبة صغيرة جدا، وهذا يدل على أنه لا زال هناك عزوف عن العمل السياسي عند الشباب. وأن سكان المنطقة لازالوا يثقون بكبار السن.
- وبالنسبة لمتغير المستوى التعليمي وجدنا أن العينة المختارة للدراسة أغلبيتها متعلمة، وأن منها نسبة 40 % ذات مستوى جامعي ودراسات عليا، وبالتالي فهي قادرة على تدبير الشأن المحلي باعتبار أن طبيعة هذه التشكيلة السياسية واعية لتحمل مسؤولية تسيير وتدبير شؤون الجماعة،
- أما فيما يخص متغير المهنة لدى المنتخبين الجماعيين، وجدنا أن النسبة الكبيرة منها تحتلها فئة الموظفين وتليها فئة الحرفين ففئة الفلاحين. وهذا يبين أن الفاعل المحلي يزاوج بين العمل والسياسة، وأن المستوى التعليمي إلى جانب التوفر على وظيفة يشكلان عاملان لإقناع المجتمع المحلي للتصويت عليها، هذا إضافة إلى اعتبارات ترتبط بتمثلات الساكنة المحلية لهذه الفئة للمنتخبين

- وحسب الحالة العائلية للمبحوثين يتبين أن نسبة المنتخبين المتزوجين تمثل 83 % لتحتل هذه النسبة المرتبة الأولى، ومن هنا يتضح بما لا يدع الشك أن ساكنة المنطقة تثق في المرشحين المتزوجين أكثر من العازبين وهذا أيضا يؤدي بنا إلى افتراض قضية القرابة في الترشح بالإضافة إلى تواجدهم المستمر إلى جانب السكان واستقرارهم بشكل كلي في تراب الجماعة، أما فئة المنتخبين العازبين فتمثل نسبة 13%. أما البقية فتمثلها فئة المطلقين
- وفيما يخص مؤشر الكفاءة والمؤهلات الذاتية للمنتخب الجماعي ودورها في الفوز في الانتخابات الجماعية وجدنا أن نسبة كبيرة جدا من المنتخبين يعتبرون أن فوزهم في الانتخابات يعود إلى عاملي الكفاءة والمؤهلات مما يبين أن العمل السياسي بدأ يستقطب نخبا ذات كفاءة، ومن جهة أخرى يبين حصول تغير لدى المواطنين باختياراتهم لمنتخبين يظنون أنهم قادرين على حمل مهمة التدبير الجيد للشأن الترابي. كما أنه وعلاقة بمدى تحقيق الفوز في الانتخابات الجماعية بفضل الوضع الاجتماعي والمادي للمنتخبين وجدنا أن نسبة 60 % من المنتخبين يرجعون فوزهم إلى عامل الوضع الاجتماعي وهذا دال على أن الساكنة المحلية لازالت مرتبطة في اختياراتها بالوضعية الاجتماعية والمادية للمنتخب العين "مول الشكارة" ذو المكانة في المجتمع المحلي.
- وبالنسبة لمتغير العلاقات القرابية فقد وجدنا أن نسبة 63 % من المنتخبين يعتبرون أن فوزهم يعود إلى عامل العلاقات القرابية فهي لا زالت تلعب دورا مهما في توصيل النخبة المحلية إلى مجلس الجماعة باعتبارها من العوامل الثقافية الحاضرة بقوة في الميدان الانتخابي، وهذا دليل على أن المجتمع المغربي عامة والمحلي خاصة لا زالت تخترقه العوامل الثقافية والاجتماعية وأن العلاقات العتيقة لازالت تسود إلى يومنا هذا.
- وفيما يخص إمكانات وقدرات الفاعل المحلي المنتخب لتدبير الشأن الترابي بالجماعة الترابية دار بلعامري، يتبين أن المبحوثين بنسبة 100% يعرفون التشكيلة السياسية المكونة للمجلس، وهذه المعرفة تتجلى في العدد القليل من المنتخبين المكونين للمجلس بالإضافة أن لهم نفس الأصل القبلي وأن سكان المنطقة يعرفون بعضهم البعض ومنهم من تربطهم ببعضهم علاقات القرابة، مما يوضح حصول تغير في المشهد السياسي المحلي إذ أن المنتخب الجماعي أصبحت له دراية ومعرفة بتشكيلة المجلس السياسية. وفيما يخص مدى استفادة المنتخب الجماعي من دورات تكوينية تخص الشأن الترابي فأغلبيته بنسبة 67% لم يسبق لهم أن استفادوا من إحدى الدورات التكوينية في هذا الصدد، وهذا يسائل دور ومسؤولية الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والمفروض أنها تساهم في تأطير وتكوين المنتخبين في مجالات متعددة، فكيف للحزب أن يقدم مرشحين لا يملكون الدراية بشؤون تسيير الجماعة ولا يعمل على الحرص على تكوينهم وتأطيرهم في مجال التسيير والتدبير علما أن هذا المنتخب مقبل على خوض مهام تدبير الشأن الترابي. وعليه فمن الواجب على الأحزاب السياسية أن تعيد النظر في توزيع التزكيات باشتراط محدد الكفاءة والمستوى التعليمي وأن تعمل على تنزيل برامج تتعلق بالتكوين وتأطير المنتخبين.
- وفيما يخص معرفة طبيعة حضور المنتخب داخل المجلس الجماعي للجماعة الترابية فإن رئيس الجماعة ونوابه وكاتب المجلس ونائبه بالإضافة إلى رؤساء ونواب اللجان الدائمة فهم يمثلون نسبة 57 % في حين أن فئة المستشارين تمثل البقية وهذه مسألة طبيعية حددتها تركيبة مجالس الجماعات الترابية بأصنافها الثلاث. حيث أن الآلية الديموقراطية تفرز أغلبية تسير وأقلية قد تكون معارضة أو مساندة وهذا التموقع يحدد غالبا نوع العلاقات فيما بين الأعضاء.
- وفيما يخص طبيعة تقييم العلاقة السائدة بين المنتخبين الجماعيين سواء من حيث حصول الانسجام التام أو التواصل والتفاهم فيما بينهم أو من حيث التعاون والتآزر فإننا نجدها جيدة ومتميزة حسب أغلبية المنتخبين، وهذا أمر طبيعي وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها استحضار العامل الاجتماعي والثقافي المرتبط بالموطن الأصلي المشترك والمستوى التعليمي المتميز والوعي بأهمية هذه الميزات لتجويد تدبير الشأن الترابي وتحقيق حاجيات ومتطلبات الساكنة المحلية عبر خلق تنمية محلية قادرة على تحسين مستوى عيشهم.

- أما بخصوص نظرة المبحوث لمستقبل جماعة دار بلعامري نجد أن نسبة 83% من المنتخبين الجماعيين تنظر بتفاؤل لمستقبل جماعة دار بلعامري في حين أن نسبة 17% من المنتخبين تنظر بتشاؤم لمستقبل جماعة دار بلعامري. وهذا يظهر بأن المتفائلين أرجعوه إلى النية في العمل وفي حسن تدبير الشأن الترابي وأن برنامج عمل الجماعة يجسد رؤية المنتخب التدبيرية للشأن المحلي في برمجة المشاريع القابلة للإنجاز والقادرة على خلق تنمية شاملة ومنشودة بحكم مستواهم التعليمي المتميز وكفاءاتهم وقدراتهم وأنهم استطاعوا أن يساهموا في وضع مصفوفة مشاريع قابلة للتحقق وأن لمسة التدبير الجيد للشأن الترابي قائمة، إضافة إلى مكانة رئيس الجماعة على المستوى الجهوي وقدرته على الترافع والمضي قدما بالجماعة، وبالنسبة للمنتخبين الذين ينظرون إلى مستقبل الجماعة بتشاؤم فذلك راجع لتجربتهم السياسية.

الفصل الرابع: مونوغرافية الجماعة الترابية دار بلعامري

المحور الأول: نشأة جماعة دار بلعامري

تعتبر جماعة دار بلعامري من بين الجماعات الإحدى عشر التي يتكون منها إقليم سيدي سليمان، فهي تقع جنوب سهل الغرب، تحد شمالا ببلدية سيدي سليمان والطريق الوطنية رقم 04 وجنوبا بجماعتي خميس آيت يدين وسيدي عبد الرزاق، وشرقا بجماعة أزغار، وغربا بجماعة القصيبية، وقد أنشئت مع انطلاق العمل بالجماعات سنة 1960، وتبلغ مساحتها 240 كلم مربع، وقد كانت هذه الجماعة موضوع تقسيم إداري مرتين:

الأولى خلال التقسيم الجماعي الذي أنجز سنة 1992 حيث انبثقت عنها جماعة أزغار، والثانية خلال التقسيم الذي أجري عشية الانتخابات الجماعية لسنة 2009 حيث تم اقتطاع جزء من نفوذها الترابي لفائدة الجماعة الحضرية لمدينة سيدي سليمان، وقد هم هذا الجزء مشيخة ازهانة التي تضم 05 دواوير (أولاد ميلود – أولاد حامد– أولاد بوثابت– أولاد عبو– أولاد اشعيب) وجزء من مشيخة أولاد ملوك يضم أولاد بنداود وجزء من دوار الطيسان الواد.

1.1. مركز الجماعة:

يعتبر مركز دار بلعامري مركز الجماعة، وهو مركز شبه حضري يعتبر النواة العمرانية الأولى بها، ويستقطب عددا لا يستهان به من المرافق الإدارية، وقد اختير من بين أربعة (4) مراكز على صعيد جهة الغرب الشراردة بني أحسن سابقا ليكون مركزا صاعدا وهو يحتل حاليا المرتبة الثالثة من حيث الأهمية على الصعيد الإقليمي بعد مدينتي سيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب، ويبعد عن مقر العمالة ب 10 كلم وعن مدينة الخميسات 60 كلم، وعن مدينة سيدي قاسم بحوالي 20 كلم وعن مدينة القنيطرة بحوالي 70 كلم، ويعتبر صلة الوصل بين إقليمي سيدي سليمان والخميسات.

تنقسم جماعة دار بلعامري إداريا إلى 07 مشيخات و27 دوار و25 دائرة انتخابية.

2.1. تركيبة المجلس الجماعي:

يتكون مجلس الجماعة من 30 مستشارا جماعيا من بينهم 5 نساء، وتتشكل أجهزته من:

- مكتب المجلس ويضم إضافة إلى رئيس المجلس 6 نواب للرئيس؛
- كتابة المجلس وتتكون من كاتب المجلس ونائبه؛
- اللجان الدائمة ويصل عددها إلى 5 لجان؛

الخريطة رقم 1: موقع جماعة دار بلعامري بإقليم سيدي سليمان

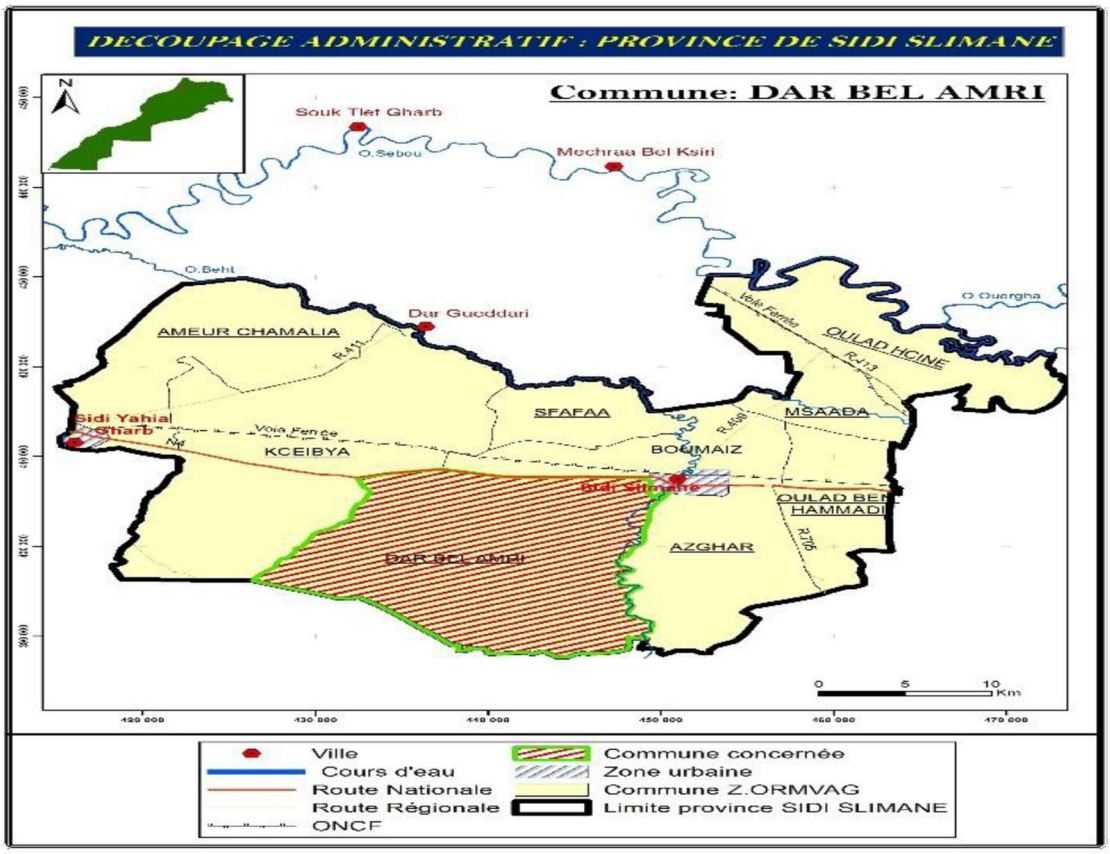

المصدر: مقاطعة التنمية الفلاحية بسيدي سليمان ADA

المحور الثاني: الجانب الديمغرافي والعمراني للجماعة

1.1. الجانب الديمغرافي:

ينتمي السكان الأصليون لجماعة دار بلعامري إلى قبيلة أولاد يحيى وهي تشكل إحدى قبائل بني أحسن التي ترجح بعض الروايات التاريخية أنها تنتمي إلى قبائل بني أمكيلد النازحة من الصحراء، وهم يشكلون أغلب ساكنة المنطقة، ويضاف إليهم بعض السكان المنتمين لمناطق متفرقة من المغرب والذين نزحوا إلى المنطقة لأسباب متعددة أهمها البحث عن فرص العمل أو الزواج بأبناء أو بنات المنطقة. ويبلغ عدد سكانها 28.156 نسمة حسب إحصاء سنة 2014، وتنحدر نسبة كثيرة من السكان من الجماعات السلالية التالية: أولاد ملوك – النعاسة – ازهانة – أولاد بوجنون –الفكارنة – أولاد بنداود.

تبعا لمعطيات مندوبية الصحة و الحماية الاجتماعية بإقليم سيدي سليمان، فقد بلغ عدد سكان الجماعة الترابية دار بلعامري إلى حدود سنة 2021 ما يقارب: 33119 نسمة[7].

2.1. الجانب العمراني:

يمكن توزيع الجماعة من حيث نمط السكن إلى 3 مناطق وهي :

المنطقة الشمالية: وتضم كل التجمعات السكنية المتاخمة للطريق الإقليمية رقم 4235 انطلاقا من مركز دار بلعامري وإلى أولاد ملوك، وتتميز بسكن متجمع ويغلب عليه البناء بالإسمنت (تصل نسبة البناء بالإسمنت بمركز دار بلعامري مثلا إلى 100 في

المائة)، وللإشارة فباستثناء مركز دار بلعامري الذي يتوفر على وثيقة للتعمير ودوار أولاد عبد الصادق الذي يتوفر على تصميم لإعادة الهيكلة فإن باقي التجمعات السكنية بهذه المنطقة لا تتوفر على أية وثيقة للتعمير.

المنطقة الجنوبية: وتضم كل التجمعات السكنية المتاخمة للطريق الجهوية رقم 409 انطلاقا من جنوب مركز دار بلعامري وإلى فجار. السكن بهذه المنطقة تطبعه سمة التشتت ويغلب عليه البناء بالطين، غير أن إقبالا متزايدا على البناء بالإسمنت أصبح يلاحظ خصوصا بعد تزويدها بالماء والكهرباء وتغطيتها بوثيقتين للتعمير (تصميم التهيئة – تصميم إعادة الهيكلة).

المنطقة الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية: وتضم دواوير عين الشقف النعاعسة وعين الشقف ازهانة واتويرسة والجويمع، فهذه التجمعات السكنية توجد بمناطق نائية ويغلب عليها البناء الطيني المتشتت ولا تتوفر على أية وثيقة للتعمير.

المحور الثالث: المعطيات الطبيعية للجماعة

1.1. التضاريس بالجماعة

تتكون تضاريس الجماعة من سهول منبسطة تشكل نسبة 56 % من مجموع النفوذ الترابي للجماعة وتوجد شمال وغرب مركز دار بلعامري، ومن هضاب متوسطة الارتفاع بنسبة 44 % وتقع جنوب المركز (أي بمنطقة سيدي موسى).

كما تتوفر على أنواع من التربة تتميز بتفاوت من حيث الخصوبة يمكن إجمالها في التالي:

الجدول 1: أنواع التربة بجماعة دار بلعامري

نوع التربة	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الرمل	2850	% 46
الدهس	2100	% 31
الفرشاش	1000	% 15
لحمري	600	% 08

المصدر: مقاطعة التنمية الفلاحية بسيدي سليمان ADA

2.1. المناخ بالجماعة:

وتتميز المنطقة بمناخ متوسطي معتدل، بارد وممطر في فصل الشتاء، وحار وجاف في فصل الصيف.

المحور الرابع: الجانب الاقتصادي بالجماعة

1.1. الفلاحة بالجماعة

تنقسم الأراضي المتواجدة بالجماعة من حيث حيازتها إلى أراضي الدولة وأراضي الخواص والأراضي التابعة للجماعات السلالية، حيث تتوزع الأراضي على الشكل التالي:

الجدول رقم 2: الأراضي الفلاحية بجماعة دار بلعماري

نوع الأراضي	المساحة بالهكتار
الأراضي الصالحة للزراعة	6550

الأراضي المسقية	1900
الأراضي البورية	4650
المراعي	400
الغابة	20.000
البنايات	3550
المجموع	30500

المصدر: *مقاطعة التنمية الفلاحية بسيدي سليمان* ADA

2.1. تربية الماشية:

تعتبر تربية المواشي النشاط الثاني الممارس من طرف سكان الجماعة المعنية بعد الزراعة، فحسب إحصائيات قامت بها مصالح مكتب التنمية الفلاحية 217 الكائن بازهانة لدى 874 مربي بمختلف الدواوير التابعة لجماعة داربلعامري، فإن عدد رؤوس الماشية موزع على النحو التالي:

الجدول رقم 3: عدد رؤس الماشية بجماعة دار بلعامري

البقر	الغنم	الماعز	الخيليات
25000 رأس موزعة كالتالي: المحلي: 1220 المختلط: 750 الأصيل: 540	285000 رأس	1400 رأس	2250 رأس موزعة كالتالي: - الخيول: 900 - البغال: 600 - الحمير: 750

المصدر: مقاطعة التنمية الفلاحية بسيدي سليمان ADA

3.1. القطاع الغابوي:

تتوفر الجماعة على مجال غابوي رحب يدخل في إطار غابة معمورة الشرقية يتوزع حسب نوع القطاع الغابوي ونوعية الأشجار المغروسة كما يلي:

الجدول رقم 4: القطاع الغابوي بجماعة دار بلعامري

نوع القطاع الغابوي	المساحة بالهكتار	نوع الأشجار المغروسة
أراضي الدولة	1859	البلوط الفليني
	9098	الأكالبتوس
	780	الأكاسيا
	344	الصنوبر
أراضي الجماعات السلالية	2458	الأكالبتوس
الأراضي المسترجعة	2918	الأكالبتوس
الخواص	1500	الأكالبتوس
المساحة الإجمالية	18957	

المصدر: المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بسيدي سليمان

المحور الخامس: مؤهـــلات جماعة دار بلعامري

1.1. المؤهلات الجغرافية والطبيعية:

- موقع استراتيجي يؤهلها لتشكل قطب استثمار في الميدان الفلاحي؛
- تضاريس سهلية تتميز بخصوبة الأرض وتنوع تربتها، هذا التنوع الذي يفسح المجال أمام التعاطي إلى فلاحات متنوعة طوال السنة؛
- مناخ معتدل؛
- فرشة مائية مهمة:
  - سطحية وتتمثل أساسا في وادي بهت.
  - جوفية.
- قطاع غابوي مهم (حوالي 19 ألف هكتار) يتميز بتنوع المغروسات (الأكالبتوس – الأكاسيا – الصنوبر – البلوط الفليني).

2.1. المؤهلات البشرية:

- هرم سكاني شاب يتميز بارتفاع نسبة السكان النشيطين؛
- يد عاملة فلاحية مدربة؛
- ارتفاع نسبة الجالية المغربية العاملة بالخارج المنحدرة من الجماعة؛
- ارتفاع نسبة اليد العاملة المتخصصة العاملة في مجال الأشغال العمومية؛

3.1. البنية التحتية:

- شبكة طرقية يمكن أن تلعب دورا مهما وأساسيا في تنمية الجماعة والمناطق المجاورة خصوصا إذا كانت موضوع تهيئة وتوسيع؛
- القرب من خط السكة الحديدية (10 كلم)؛
- القرب من الطريق السيار (60 كلم تقريبا)؛
- ارتفاع نسبة التغطية بالكهرباء؛
- ارتفاع نسبة التغطية بالماء الصالح للشرب؛

خاتمة

في ختام هذه الدراسة تبين أن تحقيق التنمية المحلية المنشودة مرتبط بمدى قدرة الفاعل المحلي المنتخب على تدبيره للشأن الترابي عبر إلمامه بمجال اختصاصات الجماعات الترابية وضبط نطاقها، وعلى المجالس الترابية أن تتفاعل داخل مكوناتها وذلك فيما بين الأغلبية والمعارضة كضرورة لضمان حسن تدبير المجالس المنتخبة والوقوف على مكامن ضعف وقوة الجماعات الترابية والعمل على تجاوز المعيقات التي تحول دون تنمية المجال الترابي لهذه الجماعات الترابية، هذا فضلا عن الرقابة التي يجب أن تمارسها المعارضة على الأغلبية. وكما أن من مهام ومسؤولية الأغلبية هي مباشرة التدبير بشفافية ومسؤولية ووفق مبدأ المشروعية إلى جانب الابتعاد عن الخلافات الحزبية والسياسية الضيقة التي تضعف أداء عمل المجالس المنتخبة.

فهناك إشكاليات كثيرة غير مرتبطة فقط بالنصوص القانونية أو لانعدام الكفاءة والنضج السياسي للمنتخبين الجماعيين .بل هناك العديد من الإكراهات التي تواجه الجماعات الترابية لتحقيق التنمية المحلية خاصة ما يتعلق بضعف الموارد المالية، وحتى لو توفرت الإمكانات المادية فلا بد من وضع استراتيجية خاصة بتكوين المنتخب المحلي التي يتطلب تسييرها كفاءات ومؤهلات عالية نظرا لما للتكوين المستمر من إيجابيات تتمثل في تقوية قدرات المنتخب الجماعي من خلال اكتساب معارف جديدة تتناسب والمهام التي أنيطت به داخل المجلس المنتخب.

ولا يقف الحد عند ذلك، بل لا بد من ضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية والاعتماد على المقاربة التشاركية والحوار والتشاور، وتفعيل دور الحزب السياسي في تأطير المنتخب المحلي بالإضافة إلى تحمل الأحزاب السياسية المسؤولية في اختيار الأنسب وليس الأعيان. كما أن تدبير الشأن الترابي يتطلب من المنتخب المحلي إلى جانب تدعيم قدراته التعاضد مع العنصر البشري المتمثل في الموظف الجماعي نظرا لمؤهلاته التقنية والتدبيرية واستصحاب آرائه وتقييمه لأداء الجماعات الترابية من منطلق احتكاكه المتواصل والمستمر والمباشر مع النخبة المحلية، ومعالجة الإشكاليات التي تعبر عنها هذه الفئة بحكم اضطلاعها العميق بعمق المشكلات التي تواجه تدبير التنمية المحلية.

توصيات البحث

- ✓ العمل على دعم مشاركة المرأة في صنع القرار المحلي عبر إيجاد الحلول الممكنة لإشكالية ولوج المرأة إلى الحياة السياسية وعملية تمثيلها في المجالس المنتخبة المحلية؛
- ✓ اشتراط المشرع لمستوى تعليمي محترم لممارسة المهام الانتدابية خصوصا رئيس المجلس ونوابه، حيث أن حجم الصلاحيات والسلط الممنوحة لهم في ظل القوانين التنظيمية والقانونية تستدعي أن يكونوا على إلمام كبير بالنصوص التنظيمية والقانونية التي تساعدهم على ممارسة صلاحيات المجلس بشكل صحيح وبالتالي ضمان جودة تدبير الشأن الترابي والتسيير المحلي؛
- ✓ إعادة النظر في توزيع التزكيات بالنسبة للأحزاب في انتخابات المجالس الجماعية باشتراط الكفاءة والمستوى التعليمي؛

- ✓ ضرورة حث الأحزاب السياسية على تنظيم دورات تكوينية بشكل مستمر لكل منتخبيها وخاصة في الأمور المتعلقة بالتدبير الترابي. لأن التجربة أثبتت أن جهل المنتخب الجماعي بأدنى أبجديات التدبير اليومي الترابي لازال مرتفعا؛
- ✓ اعتماد التكوين المستمر لفائدة المنتخبين من أجل الرفع من قدراتهم على التدبير المحلي وعلى التخطيط والمرافعة والمناصرة لقضايا الجماعة والبحث عن مصادر التمويل؛
- ✓ القطع مع المقاربات التقليدية لتدبير الشأن العام الترابي؛
- ✓ التخفيف من حدة الوصاية المفروضة على الجماعات الترابية بالرغم أنها استبدلت بمفهوم الرقابة؛
- ✓ الرفع من دعم الدولة للجماعات من منتوج الضريبة على الدخل وخاصة الجماعات القروية؛
- ✓ تفعيل مبادئ الحكامة المسؤولة المرتبطة بالمحاسبة؛
- ✓ عقد شراكات مع الجامعة المغربية لتكوين وتقوية قدرات المنتخبين، والعمل على انفتاحها على المحيط الاقتصادي من خلال خلق وإحداث مختبرات للتكوين تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وتحقيق نوع من التكامل ما بين الجانب النظري والميداني؛

الهوامش:

1 شركات التنمية المحلية في ضوء القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، مجلة مسالك، العدد الخاص رقم 4.

2 عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية 1996، ص123.

3 حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق بن زياد الطبعة الاولى 2002 ص267

4 رشيدة بيدق، المنتخب الجماعي وتفعيل السياسات العمومية الترابية في ضوء القانون التنظيمي رقم 113.14، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد3، ابريل2017، ص 30.

5 عبد النبي اضريف، سياسة التدبير الجهوي من الجهوية الناشئة إلى الجهوية المتطورة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد 1، يناير2012، ص 145.

6 محمد الغالي، "سياسة القرب مؤشر على أزمة الديمقراطية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 53، سنة 2006 ص107-108.

7 المصدر المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بسيدي سليمان.